

المحاضرة التاسعة

سياسات الرعاية الاجتماعية

تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية

الاعتبارات الواجب مراعاتها لنجاح عملية تنفيذ السياسة :

- 1- تجزئة الأهداف الاستراتيجية للسياسة إلى أهداف تكتيكية قابلة للتطبيق حتى يمكن تصميم البرامج والمشروعات المحققة لهذه الأهداف.
- 2- التكامل والتنسيق بين مجالات السياسة المختلفة حتى يمكن تحقيق أهداف السياسة بشكل متوازن.
- 3- التنسيق بين البرامج المنفذة للسياسة لمنع الازدواجية فيما بينها وتجنب إهدار الموارد والجهود المبذولة في تنفيذها.
- 4- رفع الوعي وتشجيع المشاركة بين أفراد وجماعات وتنظيمات المجتمع حتى يساهموا بشكل فعال في التنفيذ.
- 5- وجود نظام فعال للمعلومات على المستوى المركزى وعلى المستويات المحلية بما يمكن أن يوفر من معلومات وبيانات دقيقة وشاملة حول مسارات الأفعال المختلفة والتي تساهم في توفير صورة كاملة لعملية التنفيذ أمام مخططي السياسة لاتخاذ القرار المناسب حول مواصلة العمل أو تعديل مسارات التنفيذ.

ومع مراعاة تلك الاعتبارات ينجح صانعو السياسة فى الوصول إلى أكثر طرق التنفيذ كفاءة وفعالية، بما يحقق الترجمة الفعلية للقرارات إلى أفعال، كما يجب الربط بين عملية التنفيذ والعائد حيث يمثل التنفيذ الجانب الحيوى والديناميكي لصنع السياسة وهو يرتبط بالأغراض الخاصة بالسياسة الناتجة من عمليات صنع القرار، بينما العائد يشير إلى نتائج تنفيذ القرارات مجتمعه، كما أن الحكم على طبيعة هذا الارتباط بين التنفيذ والعائد يتم من خلال عملية تقويم السياسة.

عملية تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية:

التقويم يعنى " تقدير القيمة " أو " الحكم على الشئ "، ويركز التقويم كعملية من عمليات سياسة الرعاية الاجتماعية على عائد السياسة وتقدير حجم الاختلاف أو التغيير الذى أحدثته السياسة فى الواقع الاجتماعى، وذلك من خلال دراسة الأهداف الاجتماعية للسياسة محل التقويم الموضوع مسبقاً وتحديد ماتم تحقيقه منها، وهى عملية مستمرة يشترك فيها كافة الأطراف المجتمعية وفقاً للمعايير الموضوعية، ويتم إجراء التقويم بوضع تعبيرات رقمية عن البرنامج أو السياسة محل التقويم للتعبير عن تلك الأهداف أو المنافع التى تم تحقيقها .

أهداف تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية :

- 1- يهدف تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية إلى:
 - 2- قياس مدى تحقيق أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية.
 - 3- تحديد أسباب نجاح أو فشل سياسة الرعاية الاجتماعية.
 - 4- تبرير أهمية الموارد المرصودة لسياسة الرعاية الاجتماعية.
 - 5- إعادة تحديد بدائل السياسة أو إعادة تحديد أهداف السياسة بذاتها.
- تقديم المعلومات لصانعى القرار لاستخدامها والاستفادة منها فى صنع السياسات المستقبلية والتقويم كعملية أساسية من عمليات سياسة الرعاية الاجتماعية يرتبط بصورة مباشرة بعملية تنفيذها حيث تظهر أثناء التنفيذ بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق السياسة لأهدافها وهذا يتطلب إعادة مراجعة الخطط التنفيذية الموضوعية وبهذا تساهم نتائج التقويم وتحسين مساراتها .

خطوات تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية:

- تشمل عملية تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية خمس خطوات رئيسية تتمثل فى :
- 1- تحديد الهدف من التقويم: وتشمل تحددى موضوع التقويم والأهداف والأغراض والقضايا الاجتماعية التى تتناولها السياسة.
 - 2- اختيار معايير التقويم: أى اختيار المستوى الذى يمكن الحكم على السياسة من خلاله سواء كان إجراء التقويم على مستوى الأداء -الفاعلية- الكفاءة- التأثير - نوعية الخدمات المقدمة - العدالة - العملية أو جميعها.
 - 3- اختيار تصميم التقويم : الذى سوف يتم إجراء التقويم من خلاله.
 - 4- جمع المعلومات اللازمة للتقويم: وهى أ:بر خطوات التقويم تكلفة واستهلاكاً فى الوقت حيث يتم جمع المعلومات عن الموارد والإمكانيات والإجراءات المتبعة وأساليب التنفيذ وغيرها.
 - 5- تحليل النتائج والبيانات: وما يوجه هذه الخطوة هو إدراك وفهم الهدف من التقويم وطبيعة المستفيدين من عائد سياسة الرعاية الاجتماعية.
 - 6- ولتحقيق النجاح المطلوب لعملية تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية يجب أن تتوفر المتطلبات التالية:

تتعدد المداخل المنهجية وأنماط تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية حيث تشمل المداخل التالية:

التقويم بالنتائج: Pay Off Evaluation

يتم التقويم بمقارنة مجموعة الأهداف السياسية بمجموعة المخرجات التي تمثل منافع سياسة الرعاية الاجتماعية والعائد الناتج من تنفيذها.

التقويم بالمدخلات: In put Evaluation

يتم بالتركيز على كمية ونوعية الموارد المتاحة لإنجاز المهمة، حيث يشمل تقويم حصر حجم ومهارة المشاركين في التنفيذ والمعلومات المتاحة وحساب مستوى وكفاية التمويل والدعم السياسى وغيرها، لتكون مؤشرات تعطى تصور للعلاقة بين المدخلات والمخرجات ولهذا فإن عدم توفر المعلومات الخاصة بالمدخلات يشكل صعوبة في قياس النتائج، فهو يقوم على مقارنة حجم المدخلات بالمخرجات.

تقويم العمليات: Process Evaluation

ينصب التقويم هنا على عمليات صنع القرار وتحليلها، فالتقويم يهتم ليس فقط بالقرارات المتخذة بل أيضاً يهتم بكيفية صنع هذه القرارات حيث صحة القرار والعائد منه يرتبط مباشرة بالمقدمات التي تسبق إصدار القرار وهنا تبرز أهمية تقويم العملية، وهكذا فتقويم العمليات يركز على الكيفية التي تم بها صياغة السياسة وصنع القرارات المرتبطة بها أكثر من ماهى تلك القرارات.

التقويم الشامل للسياسة: Comperhensive Policy Evaluation

ينصب على كل العملية السياسية بما فيها المدخلات والعملية والنتائج والتغيير الحادث، ولكنه يجب أن ينصب على العملية أكثر من الناتج، وعلى التغيير على المدى البعيد أكثر من التغيير على المدى القصير.

ويعتبر التحدى الأكبر للقائمين على تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية هو الاختيار الأنسب للمدخل المنهجية المستخدمة أو الموجهة لعملية التقويم والتي تتناسب مع طبيعة السياسة والهدف من تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية، كذلك العمل على تطوير طرق القياس وطرق صياغة الأحكام الناتجة عن عملية التقويم وذلك للاستفادة منها في الحكم على مسارات سياسة الرعاية سواء بالاستمرار أو التعديل أو اقتراح صنع سياسة بديلة.

رابعاً: العوامل المؤثرة فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

يمكن حصر العوامل المختلفة التي يكون لها تأثير مباشر على عمليات صنع السياسة فيما يلى :

١- القوى الاجتماعية المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية سواء كانوا خبراء السياسة أو صانعيها أو منفذوها وتفاوت درجات الخبرة والمشاركة فى صنع السياسة تتوافق مع الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة ودرجة توفر الخبراء والفنيين اللازمين لهذه العملية وصراع الأدوار والتعبير عن المصالح بين هذه القوى المختلفة.

٢- الأوضاع والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإطار الأيديولوجى للمجتمع وطرق وصف وتشخيص هذه الأوضاع المجتمعية.

٣- طبيعة وأنماط مشاركة جماعات الاهتمام وذوى المصالح فى المجتمع.

٤- الهوة الشاسعة بين الرغبات والتطلعات المجتمعية والموارد والإمكانات المتاحة.

٥- درجة إلزامية التوجهات المجتمعية والقرارات والتشريعات والقدرة على تنفيذها.

٦- التقدير الدقيق للحاجات المجتمعية ودرجة إلحاحها والتدخل فى الأنساق الاجتماعية.

٧- القدرة على تحويل المواطنين من مستفيدين إلى مشاركين فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٨- تجدد الحاجات وتطورها، وتغيير الواقع المجتمعى يؤدى بدوره إلى تغيير القضايا التي تهتم بها سياسة الرعاية الاجتماعية.

ويجب أن نؤكد أن تلك العوامل متداخلة بعضها البعض وتختلف درجة تأثير كل منها على عملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية من مجتمع إلى آخر طبقاً لظروف هذا المجتمع وطبيعته كما يختلف تأثير تلك العوامل ذاتها باختلاف المرحلة الزمنية التي يتم فيها صنع السياسة فى المجتمع لاختلاف المتغيرات التي قد تطرأ على المجتمع نتيجة لعوامل التغيير الاجتماعى والمتغيرات العالمية الحديثة.

خامساً: المشاركون في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

تتعدى القوى المشاركة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وتختلف درجات ومستوى المشاركة طبقاً للأدوار المطلوبة من كل منهم في موقعه، وتشمل قاعدة المشاركة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية الفئات التالية :

- ١- المستفيدون: وهم المواطنون المستهدفون من صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فهم أقدر على تحديد الحاجات الفعلية ورصد المشكلات القائمة كما يمكن قياس ناتج وتأثير السياسة من خلالهم وبالتالي فهم يساهمون بشكل فعال في صنع السياسة وتحديد أهدافها.
- ٢- الخبراء: ويشملون الخبراء الأكاديميين والتنفيذيين في مجال صنع السياسة الاجتماعية.
- ٣- الأخصائيون الاجتماعيون: سواء عملوا كباحثين في مجال سياسة الرعاية الاجتماعية أو كمخططين اجتماعيين.
- ٤- بناءات القوة: وهم أصحاب السلطة في المجتمع ومتخذى القرار وقادة المجتمع.
- ٥- جماعات المصالح : وهي تلك الجماعات التي تمارس نشاطها للدفاع عن مصالح أو اهتمامات معينة، أو تحسين أوضاع بعض الفئات، وهي تشكل جماعات ضغط لاستصدار تشريعات معينة.
- ٦- رجال الدين والمثقفون وأصحاب الرأي والفكر في المجتمع.

وتتحدى هذه القوى وتتفاعل مع بعضها في سبيل صنع سياسة رعاية اجتماعية تكون أكثر ملاءمة للمجتمع ومحقة لأمال ورغبات أفراد المجتمع وجماعته، ولكن في النهاية يتم صنع وصياغة السياسة من خلال موظفي الحكومات في كافة المستويات الحكومية المختلفة، على أساس أن سياسة الرعاية الاجتماعية هي سياسة الحكومة ومسئوليتها الخاصة لتحقيق خدمات الرعاية الاجتماعية المختلفة.

وتتم مشاركة تلك الفئات من خلال العديد من المؤسسات التي يكون لها دور فاعل في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في المؤسسات التالية:

- ١- الدولة:** ممثلة في الحكومة المركزية فلا زالت مسؤولية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة وغيرها تقع على عاتق الحكومات ولكن مع تبنى مفاهيم اقتصاد السوق والذي أثر بدوره على توجهات سياسة الرعاية الاجتماعية وظهور قضايا الفقر وعدالة التوزيع والبطالة.. وغيرها، ظهرت الدعاوى إلى ضرورة تحقيق التوازن بين اقتصاد السوق ودور الدولة في توفير الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال إعادة صياغة دور الدولة مع ظهور دور لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في سياسات الرعاية الاجتماعية.
- ٢- المجتمع المدني:** حيث أصبح لمنظمات المجتمع دوراً فاعلاً في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية وتنفيذها حيث أنها تضم كافة المنظمات غير الحكومية المتمثلة في الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية، النقابات العمالية والمهنية، الروابط والحركات الاجتماعية... الخ، والتي يمكن لها أن تسد العجز في الأداء الحكومي بالنسبة لسياسات الرعاية الاجتماعية، وتلك المنظمات لها من المرونة والحرية التي تمكنها من تنفيذ البرامج المحققة للأهداف الاستراتيجية للمجتمع بالشراكة مع الحكومات المركزية.
- ٣- القطاع الخاص:** حيث يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في المجتمع من حيث توفير فرص العمل وخلق مجالات جديدة للتوظيف والتنمية، وبالتالي يجب أن يفسح له المجال لتحمل مسؤولياته الاجتماعية والمشاركة في تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للعاملين والمجتمع الكلى، ويكون شريك فاعل في صياغة وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.
- ٤- مؤسسات التنمية الدولية:** وتعتبر الجهاز الذي يلعب دوراً هاماً في سياسات الرعاية الاجتماعية على المستوى الدولي، حيث يضم البنك الدولي، وهيئات الأمم المتحدة الممثلة في منظمات اليونسيف، الفاو، الصحة العالمية، والعمل الدولي... وغيرها. والتي أصبحت تتحالف مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تغيير الواقع الاجتماعي لأوضاع أخرى مرغوبة من خلال المنح والمساعدات وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المختلفة والمشاركة في صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال تبنى قضايا معينة في المؤتمرات الدولية وتقديم توصياتها كمواثيق دولية تركز عليها سياسات الرعاية الاجتماعية في كافة دول العالم.

سادساً: المهارات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية

يلزم للمشاركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية القدرة على القيام بمجموعة من المهارات التي تمكن صانع السياسة من المساهمة بفعالية في عمليات صياغة وتنفيذ وتقييم سياسة الرعاية الاجتماعية، سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين وتلك المهارات تنقسم إلى:

١- مهارات نظرية:

وهي تلك المهارات الموجهة لكيفية صنع السياسة والتي تمكن صانع السياسة من القيام بالعمليات التي تتطلبها عمليات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في مهارات تقدير الحاجات المجتمعية، مهارات تحديد الأولويات، والمهارات المرتبطة بعملية صنع القرار والاختيار بين بدائل السياسة، مهارات صياغة الأهداف وترجمتها إلى إجراءات تنفيذية بالإضافة إلى مهارات تحليل السياسة، وجمع المعلومات وتحليلها واستخلاص الحقائق، مهارات البحث العلمي والمهارات الإدارية وتقويم البرامج، وتصميم الخطط.

٢- مهارات مهنية:

وهي تلك المهارات التي ترتبط بالعمل الاجتماعي والتفاعل بين كافة الأطراف المشاركة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية والفئات المستفيدة، مثل مهارات المدافعة والعمل الاجتماعي، مهارات الاستشارة والمشاركة الاجتماعية، مهارات تمكين وتقوية الفئات المستضعفة في المشاركة الفاعلة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى المهارات الخاصة بالمنافشات وبناء الحوار والاستقراء والملاحظة العلمية، التفاوض والوساطة.

سابعاً : نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

قد يخلط البعض بين نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ونماذج تحليلها، إلا أن نماذج صنع السياسات تركز على كيفية بناء وتحديد وصياغة أهدافها وإجراءاتها وتقدير وتقييم نتائجها للتوصل إلى سياسات جديدة تتناول تحقيق أهداف جديدة، أو سياسة بديلة لأهداف قائمة، وهي مراحل وعمليات تشتمل على خطوات تبدأ بتحديد قضايا السياسة ثم الاختيار وصنع واتخاذ القرار فوضع البرامج وتنفيذها ثم التقدير والتقييم للنتائج، وبهذا فهي عمليات دينامية ومستمرة حيث بإجراء التقييم يتم التفكير في سياسات أخرى جديدة.

بينما تركز نماذج تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية على نتائج السياسات المنفذة بالفعل وتقدير عائدها ومدى الحاجة إلى تعديلها أو صنع سياسات بديلة ولكن هذا يتطلب دراسة السياسة وتفسيرها كعملية سياسية وتوجيه الاهتمام لدور السياسة وصناع القرار والمشاركين في صنع السياسة وكيفية تطبيقها وتنفيذها وذلك في إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تولد الحاجة إلى السياسة الاجتماعية.

وتتنوع نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وفقاً لرؤية ومفهوم السياسة المتبعة والمراحل والخطوات التي تصنع بها السياسات حيث يمكن تصنيف نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية المدونة في أدبيات السياسة الاجتماعية إلى ثلاث تصنيفات هي:

١- نماذج تركز على عمليات ومراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- نماذج تركز على المشاركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

٣- نماذج تركز على اتجاهات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

وهو ما سنوضحه فيما يلي :

نموذج ألفريد 1969 (Alfred.j.Khan)

فقد أوضح أن مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية تتمثل في :

- ١- الاستشارة.
- ٢- الدراسة وجمع البيانات والمعلومات.
- ٣- تحديد الهدف.
- ٤- وضع السياسة.
- ٥- البرامج.
- ٦- التقييم والتغذية العكسية.

وهنا يؤكد ألفريد أن مفهومه بأن السياسة هي " الخطة القائمة " وبالتالي أصبح هناك تداخل كبير بين مراحل وعمليات صنع السياسة ومراحل وعمليات التخطيط الاجتماعي والتي تبدأ بالاستشارة ثم الدراسة وجمع البيانات والحقائق ثم التخطيط الاجتماعي والتي تبدأ بالاستشارة ثم الدراسة وجمع البيانات والحقائق ثم تحديد الأهداف ووضع الخطة المحققة لتلك الأهداف، فالتنفيذ وما يتضمنه من تحديد الأجهزة المشاركة والقوى المسؤولة عن التنفيذ وتحديد خصائصها، وتأهيلها وتخصيص الموارد اللازمة للتنفيذ، وتنتهي عملية التخطيط بالتقييم والتغذية العكسية التي تنصب على تحديد نقاط القوة منه في تعديل الخطة الموضوعية أو عند وضع خطة جديدة، وهو ما يشكل نقطة ضعف لهذا النموذج.

نموذج بيرلمان جورين 1972 Perlman & Gurin :

حيث يركز على أن السياسة الاجتماعية ماهى إلا عمليات إجرائية لحل المشكلة وتلك العمليات هى :

- أ- تحديد المشكلة.
- ب- الإعلام عن وجود المشكلة وتفسيرها.
- ج- دراسة بدائل الحلول والاختيار فيما بينها.
- د- تنفيذ السياسة.
- هـ- المتابعة والتغذية العكسية.

وهذا النموذج يرتبط بعملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية بظهور إحدى المشكلات الاجتماعية والتي تمثل مرحلة أولى لظهور القضايا الاجتماعية التي يستتبعها الكثير من الجدل والنقاش حول الأسباب والآثار الناتجة عنها وتأثيرها على المجتمع ككل والتي تمثل المرحلة النهائية التي يجب وضع سياسة تتناول تلك القضايا وتعمل على معالجتها على مستوى المجتمع كله.

نموذج نيل جليبرت، هارى سبيكت 1974 N.Gilbert & H.specht :

النموذج يجمع بين مراحل التخطيط ومراحل حل المشكلة ويخلط بين المراحل والعمليات والخطوات إلا أن من أهم إيجابيات الشمولية، والتحديد الدقيق للأدوار المهنية المطلوبة القيام بها بكل مرحلة وهى كما يلي:

- | | |
|------------------------------|--------------------------|
| 1- تحديد المشكلة | الخدمة المباشرة |
| 2- التحليل | البحث |
| 3- إعلام الجماهير بالمشكلة | تنظيم المجتمع |
| 4- وضع أهداف السياسة | التخطيط |
| 5- تكوين الرأى العام وتدعيمه | تنظيم مجتمع |
| 6- تصميم السياسة | تخطيط |
| 7- التنفيذ | الإدارة والخدمة المباشرة |
| 8- التقييم والتقدير | البحث والخدمة المباشرة |

نموذج آلان والكر Alan Walker :

قد حدد والكر Walker مرحل وعمليات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فى ثلاث مراحل رئيسية متفقاً فى ذلك مع "فريمان، شيك وود Ferman & Shekwood "

حيث أكدوا أن تتلك المراحل هى:

- أ- مرحلة وضع السياسة الاجتماعية.
- ب- مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية.
- ج- مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية.

وتشمل تلك المراحل عمليات دراسة قضايا السياسة وتحديد الأولويات والاختيار بين البدائل ثم صياغة السياسة وتنفيذها وتصميم الأفعال المطلوبة وتحديد الموارد ثم تقييم السياسة الاجتماعية الذى يكون مصدراً لتطوير السياسة وصنع سياسات مستقبلية تكون أكثر فاعلية.

ثانياً: النماذج وفقاً للمشاركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية :

حيث جمع وليام بريجمان W. Bruggeman نماذج صنع السياسة وفقاً لمن يصنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتي تختلف وفقاً للأيديولوجية السائدة في الدولة وطبيعة النظام السياسي الحاكم في تلك الدول واللتان تحددان من يضع السياسات ومن هم القوى التي يمكن أن تشارك في صنع هذه السياسات، وقد خلص بريجمان Bruggeman إلى أن هذه النماذج تتمثل في :

- 1- نموذج الصفوة:** حيث يكون المسئول عن صنع سياسة الرعاية الاجتماعية عدد قليل من الأفراد الذين يمثلون قيادات أو رجال أعمال أو أصحاب مصالح، وهم الذين يوجهون السياسات الاجتماعية طبقاً لقيمهم وتفضيلاتهم وتستخدمهم الحكومة لتكون مصدراً لتفضيلاتهم واختيار البدائل التي تدعم سياساتهم الخاصة.
 - 2- النموذج المؤسسي:** حيث تتولى المؤسسات التشريعية وضع السياسة كخطوط عريضة للعمل وتترك للمؤسسات التنفيذية الحكومية تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في ضوء القوانين التي أصدرتها المؤسسات التشريعية وبالتالي ترتبط صناعة السياسات برؤية هذه المؤسسات.
 - 3- نموذج جماعات المصالح والاهتمام:** وهو يظهر في ظل التعددية السياسية حيث تنتشر هذه الجماعات المتمثلة في الأحزاب السياسية والنقابات وروابط المستفيدين في المؤسسات والأجهزة الحكومية حيث تتباين المصالح بتباين هذه القوى التي تحاول تحقيق مكاسب ونجاحات، ولكي تأخذ سياسات الرعاية بشكلها الشرعي فإن على المؤسسات الحكومية أن تتوافق في آرائها مع توجهات جماعات الاهتمام لما يقلل من الصراع السياسي ويعمل على إرضاء العوامل الفعالة في صنع السياسة.
 - 4- نموذج العامل الرشيد:** ويفترض هذا النموذج أن عملية صنع سياسة الرعاية عملية عقلانية رشيدة تعظم من الاهتمامات والتفضيلات التي تعبر عن السلوك العام المحقق للأهداف، لذا يشارك فيها الدولة، مؤسسات المجتمع المدني، المحليات ورجال الأعمال وجماعات المصالح لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، كما يكون هناك دور للمخططين الاجتماعيين ومحلى السياسات حتى يكون هناك ضمان لنجاح السياسة.
 - 5- نموذج العامل الإداري:** حيث تتولى منظمات منشأة خصيصاً على المستوى القومي والمحلى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتشكل هذه الأجهزة ضغط داخل الأجهزة التشريعية والتنفيذية على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وهي تعتبر استجابة من الحكومات لتحقيق التوازن بين جماعات الاهتمام المتصارعة من جهة واهتمامات الحكومة من جهة أخرى.
 - 6- نموذج المساومة والتفاوض:** حيث يتم حسم النتائج الخاصة بتفضيلات السياسة الاجتماعية بين الجماعات المتصارعة عن طريق المساومة بين هذه الجماعات والمدافعين لها من الهيئات التشريعية والإدارية، ويتم ذلك من خلال إنشاء منظمات للحماية من استغلال جماعات المصالح تحدث نوع من التفاوض مع جماعات المصالح للوصول إلى تحقيق المصلحة العامة والخاصة معاً.
 - 7- نموذج الأنساق:** ويشمل هذا النموذج عدداً من النماذج السابقة، ولذا يعتبر أكثر شمولاً في التطبيق حيث تتضافر جهود الحكومات والصفوة الحاكمة، المؤسسات الإدارية وجماعات الاهتمام لإقرار السياسة، حيث ينظر لسياسة الرعاية الاجتماعية على أنها نسق له مدخلاته التي تتمثل في الحاجات الاجتماعية، وله عملياته التحويلية والتي تتمثل المخرجات في أشكال الرعاية الاجتماعية في صورة برامج ومشروعات.
- وقد أوضح بريجمان Brueggeman أن هذه النماذج تختلف في التطبيق وأساليب صنع سياسة الرعاية الاجتماعية حيث ركزت على من يصنع هذه السياسات وبوجهها، ولكن لم تتعرض للعمليات الفنية التي تمر بها عمليات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، لذا قدم الدعوة إلى ضرورة صنع سياسات رعاية اجتماعية تتمركز حول المجتمع ومركزية السياسة الاجتماعية من خلال نظرية معيارية تتركز على مستوى المجتمع الأكبر ولغياب قدرة الأفراد على المشاركة في صنع السياسة.

ثالثاً: نماذج تركز على اتجاهات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

حيث جمع ميشيل هيل Micheal Hill نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مصنفاً إياها إلى اتجاهين أساسيين هما :

أ- نموذج النظام السياسي:

حيث يركز هذا الاتجاه على وصف عملية صنع السياسة في مجموعة من المراحل والعمليات المتتابعة التي تبدأ بوجود قضية يثار جدا حولها الجدل ثم تتحرك من خلال النظام السياسي المتبع بالدولة وعبر الأجهزة المختصة من نقطة البدء إلى الدراسة ماراً بصنع القرار ثم التنفيذ إلى أن ينتهي العمل بالتقويم والتغذية العكسية، وهكذا تختلف الإجراءات الخاصة بصنع السياسة وفقاً لاختلاف النظام السياسي الحاكم للدولة ومايسمح به من معطيات.

ب- نموذج النسق السياسي:

حيث يركز هذا الاتجاه على النظر إلى النظام السياسي كنسق يحتوى على مجموعة العمليات التي لها تأثير مباشر على عمليات صنع السياسة وتحقيق الديناميكية بين تلك العمليات.

ويشمل هذا النموذج العمليات التالية:

- أ- مدخلات السياسة: تتضمن مجموعة الحاجات والمشكلات ومطالب المواطنين والأجهزة المشاركة في صنع السياسة كذلك مجموعة الموارد المادية وغير المادية التي يمكن استغلالها، كما يشمل مجموعة الحقائق والمعلومات حول تلك الحاجات والمشكلات والتي تساهم في عمليات صنع القرار.
- ب- العمليات التحويلية: تتضمن عمليات صنع القرار ومايرتبط بها من دراسة ووضع أهداف واختيار بين البدائل ثم اتخاذ القرار.
- ت- مخرجات السياسة: هي مجموعة السلع والخدمات المحققة لتلك السياسة.
- ث- عائد السياسة: يتركز في التأثير الذي تحدثه السياسة في المجتمع سواء كانت تلك النتائج مقصورة أو غير مقصورة والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسة الحالية أو وضع سياسة جديدة.

وبالرغم من شيوع تلك النماذج إلا أنهما يرتبطان بمجموعة من المشكلات النظرية والتطبيقية التي تظهر الحاجة إلى إيجاد نموذج أكثر شمولاً.

لهذا استخلص (ميشيل هيل) (Micheal Hill) نموذجاً أطلق عليه اسم نموذج النظام السياسي المعدل (A Mended Systems Model of Policy Process)، حيث يرى أن السياسة تكون أكثر وضوحاً عندما تصنع في سياق النظام السياسي كنسق مع تحديد المتغيرات البيئية المتمثلة في المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتغيرات التغيير الاجتماعي... وغيرها، ودرجة تأثيرها وارتباطها بعمليات صنع السياسة، كما تحدد قوة تأثير البيئة ومتغيراتها على النظام السياسي عن طريق اختبار درجة تماسك النظام واستقراره، كما يجب تحديد المتغيرات الحالية والمستقبلية المتوقع تأثيرها على العمل السياسي بصفة عامة.

يعتبر هذا النموذج من أفضل النماذج المفسرة لعمليات صنع السياسة حيث يمكن تطبيقه كنموذج لصنع السياسة الاجتماعية في كافة المجتمعات على اختلاف قيمها الأيديولوجية لأنه يراعى بشكل واضح ظروف المجتمع والمتغيرات المختلفة التي ترتبط به والنظم السياسية المتبعة في هذا المجتمع والتي ترسم مسارات العمل فيه، الأمر الذي يمكن به تطوير هذا النموذج مع كافة الموجهات الأيديولوجية المتباينة.